جامعة محمد لمين دباغين سطيف2

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

محاضرات
مقياس السياسة الاقتصادية في الجزائر

موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس علوم سياسية

تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية

من إعداد الأستاذة:

د. أحلام عابد

السنة الجامعية: 2024-م2025

المحاضرة الأولى: مفهوم السياسات الاقتصادية

أولا: تعريف السياسات الاقتصاديةEconomy Policy :

هي مجموعة **الاجراءات والتدابير والسياسات** المنفذة من قبل الحكومة (السلطات العامة) لتصحيح الاختلالات، قصد **توجيه النشاط الاقتصادي** في **المدى القصير** أو **الطويل**، بهدف **التأثير في حالة النشاط الاقتصادي** سواء كان في وضع الركود (الانكماش) أو الانتعاش (التضخم)، أي **إعادة بعث النشاط الاقتصادي أو تعديل هياكله** الاج والاق.

هي **السياسات الحكومية** التي تعمد من خلالها إلى **توجيه الاقتصاد الكلي** لتحقيق أهداف معينة، وتركز على عنصرين رئيسيين: **إيراد ونفقات الدولة**.

س: ما هي دواعي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؟

ج: الأزمات الاقتصادية: أزمة الكساد الكبير (1929–1930)، والتي طبقها **كينز** من خلال نظرية الطلب الفعال، القائمة على ضرورة تدخل الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي، حيث طبقت أمريكا في عهد فرانكين روزفلت سياستها الاقتصادية لمواجهة هذا الكساد ما عرف باسم الاتفاق الجديد New Deal: التي تضمنت خططا لزيادة الانفاق العام في البنية التحتية من طرق وإنشاء شركات للتأمين ضد البطالة، وخفض معدلات الضريبة على ذوي الدخول الضعيفة وزيادتها على الأثرياء وزيادة المعاشات التقاعدية للعاملين في القطاع العام.

ثانيا: أهداف السياسات الاقتصادية:

عموما، تهدف السياسات الاقتصادية إلى تحقيق:

-الرفاهية الاجتماعية؛

-تحسين مستوى المعيشة؛

-التقليل أو الحد من عدم المساواة؛

-السهر على استقرار المصالح الاقتصادية للدولة.

ثالثا: أنواع السياسات الاقتصادية:

1- سياسات ظرفية: تهدف إلى استرجاع التوازنات المالية وهي قصيرة المدى وآثارها كمية، وتتمثل في:

- **سياسة الضبط:** المحافظة على التوازن العام= الخفض من التضخم والبحث عن التوظيف (التشغيل).

- **سياسة الإنعاش:** تهدف إلى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية مستخدمة عجز الموازنة وتسهيل القروض (كينز)
- **سياسة الانكماش:** تهدف إلى تقليص من ارتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية مثل الاقتطاع، تجميع الأجور، (سياسة التقشف).
- **سياسة التوقف ثم الذهاب:** تتميز بالتناوب والتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش.

2-سياسات هيكلية: طويلة المدى، تهدف لتغيير وتكييف هيكل وبنية الاقتصاد ليتماشى مع المحيط الدولي ويكون تدخل الدولة من خلال تأطير آليات السوق، والخوصصة، وسيادة القانون، والمنافسة،..

رابعا: أدوات السياسة الاقتصادية

للسياسة الاقتصادية العديد من الأدوات التي تستخدمها الحكومة **للتأثير** و**التدخل** في **النشاط الاقتصادي**، وهي متنوعة ومتعددة، ومن أهمها:

1-السياسة المالية Fiscal Policy

-تعريف السياسة المالية:

تشير إلى مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة عبر **السلطات المالية**، خاصة **وزارة المالية**، من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، وذلك من خلال **إدارة الإيرادات العامة (كالضرائب والرسوم)** و**النفقات العامة (كالإنفاق على التعليم والصحة والبنية التحتية)**.

-أهداف السياسة المالية:

تهدف السياسة المالية إلى التأثير في مستوى الطلب الكلي، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتحفيز النمو، وتقليص الفوارق الاجتماعية، وذلك باستخدام أدواتها الأساسية:

- **الضرائب** :كوسيلة لجمع الإيرادات وتنظيم النشاط الاقتصادي.
- **الإنفاق العام** :لتوفير الخدمات العامة وتحفيز الإنتاج والتوظيف.
- **الاقتراض العام** :في حالة وجود عجز لتمويل السياسات الاقتصادية.

⇩

التدخل في مراحل الدورة الاقتصادية؛ لتصحيح مسار العام للاقتصاد.

معالجة مشكلة التضخم؛ تخفيض الانفاق العام أو زيادة الضرائب أو الاثنين معا.

معالجة مشكلة الانكماش؛ الزيادة في الإنفاق العام، وتخفيض الضرائب.

تحقيق العدالة الاجتماعية؛ توزيع الدخل.

-تطو السياسة المالية:

أ-المدرسة الكلاسيكية (مفهوم المالية العامة المحايدة): يعتبر الاقتصاديون التقليديون أن دور السياسة المالية يقتصر ويتحدد في أداء الخدمات الأساسية –الحرية الاقتصادية-، وأن دورها في الدفاع والأمن الداخلي فقط.

لهذا شددوا في نظرياتهم على ضرورة ضبط الإنفاق العام وتحديده وإبقاء تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي حياديا مع مراعاة تحقيق مستمر لتوازن الميزانية وتحقيق المساواة التامة بين جانبي الموازنة السنوية.

الانتقاد: عدم القدرة على التطور التلقائي وعدم تحقيق العدالة الكاملة.

ب-السياسة المالية الوظيفية أو التعويضية: هاجم **كينز** كثيرا أفكار التقليديين في نظريته التي تدعو إلى تحليل العوامل التي تحدد مستوى الدخل القومي، مبينا أن الادخار والاستثمار يميلان نحو التعادل عن طريق التغيرات في الدخل القومي، ولكن ليس بالضرورة عند مستوى التشغيل الكلي، بل عند مستوى من مستويات العمالة والدخل، حيث أظهر دور الميزانية وآثارها البالغة على القطاعات الاقتصادية، حيث بين أن الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتأثير على مستويات الدخل القومي والعمالة.

ج-المالية الاشتراكية أو التخطيط المالي: النشاط المالي للدولة في المجتمع الاشتراكي متسع ليتضمن الجانب الأكبر مقارنة بالمجتمع الرأسمالي نتيجة لقيام الدولة بمسؤولية الإنتاج والتوزيع على المستوى القومي بأسره.

نظرا لكون الدولة في هذا النظام المالكة لأهم وسائل الإنتاج فإن التخطيط المالي احتل المكانة الكبرى في التخطيط القومي ولم ينحصر دور الدولة بالتوجيه أو تدخل كما هو الحال في الدول الرأسمالية وإنما أصبحت تقوم بالإنتاج وتوزيع الدخل وإعادة التوزيع.

-تأثير أدوات السياسة المالية:

***-على مستوى توزيع الدخل (المستوى التوازني للدخل)؛** يعتبر الدخل من أهم أهداف السياسة المالية، يسهم في تحديد الفئات الاجتماعية التي تملك السيطرة في الاقتصاد الوطني، حيث تعمل الدولة على تكييف نمط توزيع الدخل عن طريق سياستها المالية من خلال إحداث تغييرات في أنواع ونسب الافاق، وكذا الضرائب.

-التأثير التوسعي (س م التوسعية): تهدف هذه السياسة إلى **زيادة** الدخل التوازني عن طريق:

1) زيادة الإنفاق الحكومي.
2) تخفيض الضرائب.
3) زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب.

-التأثير الانكماشي (س م الانكماشية): تهدف هذه السياسة إلى **تخفيض** الدخل التوازني عن طريق :

1) تخفيض الإنفاق الحكومي .
2) زيادة الضرائب .
3) تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب.

*–**على مستوى الأسعار**: الدولة عن طريق أدوات السياسة المالية، كالضرائب والرسوم تستطيع تخفيض الأسعار أو الرفع منها، وذلك عن طريق خفض نسب الضرائب والرسوم على المنتجات المراد خفض أسعارها، أو رفع نسبها إن أرادت رفع أسعارها، وكل ذلك له أثر في حجم الاستهلاك.

*–**على مستوى الاستهلاك العام**: من خلال عملية تكييف سياسة الإنفاق وتحصيل الإيرادات.

عندما تهدف السياسة المالية إلى **رفع الاستهلاك العام**، فالحكومة هنا تستطيع التخفيض من ضرائب المبيعات ورسوم الإنتاج، مما يؤدي إلى توسيع قاعدة الاستهلاك الكلي أو العام.

والعكس إذا أرادت السياسة المالية **خفض الاستهلاك العام**، فإنها ترفع نسب الضرائب والرسوم على السلع، أو عن طريق نفقاتها بواسطة التحويلات الاجتماعية.

- **السياسة النقدية Monetary Policy**

هي مجموعة من الاجراءات والتدابير المتخذة من قبل السلطة النقدية من ضبط وعرض النقود، قصد التأثير على النشاط الاقتصادي.

هي السلطة النقدية هي التي تشرف على إقرار وتطبيق السياسة النقدية والمتمثلة في البنك المركزي من خلال إدارة النقود، مستخدما في ذلك عدة وسائل كمية وغير كمية للتأثير على الوضع الاقتصادي للبلاد.

–أدوات السياسة النقدية:

1– سعر إعادة الخصم(Rediscount Rate)

وهو السعر الذي يفرضه البنك المركزي على القروض التي يمنحها للبنوك التجارية مقابل خصم أوراقها التجارية.

- **الرفع**: يؤدي إلى تقليص السيولة وتقليل الاقتراض.
- **الخفض**: يشجع البنوك على الاقتراض وزيادة عرض النقود.

2– سعر الفائدة(Interest Rate Policy)

يُستخدم كأداة أساسية للتأثير في تكلفة الاقتراض والادخار.

- **رفع سعر الفائدة** = تقليل الطلب الكلي وتقييد التضخم.
- **خفضه** = تحفيز الاستثمار والطلب الكلي.

3– عمليات السوق المفتوحة(Open Market Operations)

يقوم البنك المركزي بشراء أو بيع سندات حكومية في السوق المفتوحة لتنظيم السيولة:

- **الشراء**: يزيد السيولة لدى البنوك.
- **البيع**: يسحب السيولة من السوق.

المحاضرة الثانية: مفهوم السياسات الاقتصادية في الجزائر

أولا: مضمون السياسات الاقتصادية في الجزائر:

تشكل السياسات الاقتصادية في الجزائر جزء هامًا من التحديات والجهود التي تبذلها الحكومة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين، حيث يتأثر التوجه الاقتصادي بعوامل متعددة، منها أسعار النفط (التي تشكل مصدرًا رئيسيًا للإيرادات في الجزائر) والتحديات الاقتصادية العالمية.

بعض الجوانب الرئيسية للسياسات الاقتصادية في الجزائر تشمل:

-التنموي diversification الاقتصادي: تعتبر الجزائر تنموي diversification اقتصاديًا أحد الأهداف الرئيسية، خاصة في ظل اعتماد الاقتصاد على النفط والغاز كمصدر رئيسي للإيرادات، ويهدف التنويع إلى تحقيق توازن أكبر في الاقتصاد وتقليل التبعية على القطاع النفطي.

-تعزيز الاستثمار: تعمل الحكومة على تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية، خاصةً في القطاعات غير النفطية مثل الصناعة والزراعة والخدمات، ويتضمن ذلك تحسين بيئة الأعمال وتطوير البنية التحتية.

-الإصلاحات الاقتصادية: تجري الجزائر سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية لتحسين الكفاءة والشفافية في إدارة الموارد وتعزيز القطاعات ذات القيمة المضافة.

-تحسين التعليم والتدريب المهني: يُعتبر تطوير المهارات وتعزيز التعليم والتدريب المهني أحد العوامل الرئيسية لتعزيز قدرات القوى العاملة وتحقيق تواكب مع تطلعات سوق العمل.

-تحسين البنية التحتية: تستثمر الحكومة في تطوير وتحسين البنية التحتية، مما يشمل المشاريع الطرقية والسكك الحديدية والموانئ والمطارات، لتعزيز التواصل وتسهيل النقل والتجارة.

-التحكم في التضخم والدين العام: يُعد التحكم في التضخم وإدارة الدين العام جزء مهمًا من السياسات الاقتصادية لضمان استقرار الاقتصاد وتحسين مستوى المعيشة.

تواجه الجزائر، مثل العديد من الدول الأخرى، تحديات مستمرة تتطلب إجراء إصلاحات هيكلية وجهودًا مستمرة لتعزيز التنمية المستدامة وتحسين الاستقرار الاقتصادي.

ثانيا: أدوات السياسات الاقتصادية في الجزائر:

1-السياسات المالية في الجزائر:

في الجزائر، تتبع السياسات المالية هدفًا رئيسيًا وهو تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة. تتنوع هذه السياسات وفقًا للتحديات الاقتصادية الحالية والأولويات الوطنية، من بين أهم جوانبها الرئيسية ما يلي:

–إدارة الموارد النفطية والغازية: نظرًا لأن النفط والغاز يشكلان مصدرًا رئيسيًا للإيرادات في الجزائر، فإن إدارة الموارد النفطية والغازية تعد قضية حيوية، وتهدف السياسات إلى تحسين استدامة الإيرادات وتعزيز التنويع الاقتصادي لتجنب التبعية الكبيرة على هذين القطاعين.

– مواجهة التحديات المالية: تعاني الجزائر من تحديات مالية بسبب تراجع أسعار النفط في السنوات الأخيرة، وتطبيق سياسات لمواجهة التحديات المالية يشمل التركيز على زيادة الكفاءة في إدارة الموارد وتحسين الإنفاق العام.

– تعزيز الاستثمار وخلق فرص العمل :يُشجع على تطوير السياسات المالية التي تدعم الاستثمار وتعزز خلق فرص العمل، وهذا يشمل توفير الحوافز للشركات وتحسين بيئة الأعمال.

تعد تلك السياسات جزءًا من إطار أوسع لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحفيز التنمية في الجزائر. يتطلب تحقيق هذه الأهداف توازنًا دقيقًا بين مختلف الأولويات وتحديات الاقتصاد

2–السياسات النقدية في الجزائر:

يلعب البنك المركزي الجزائري دورًا رئيسيًا في تنفيذ السياسات النقدية، والهدف الرئيسي لها هو الحفاظ على استقرار النظام المالي وتحقيق التوازن في الاقتصاد، ومن بعض جوانب هذه السياسة في الجزائر:

–تحكم في سعر الصرف: يمكن أن تشمل السياسات النقدية تدخلات للحفاظ على استقرار سعر الصرف.

–سياسات التحفيز والانكماش النقدي: يمكن أن تتضمن سياسات النقد إجراءات لتحفيز النشاط الاقتصادي، مثل توفير سيولة إضافية، أو إجراءات للتحفيز المالي، وعلى الجانب الآخر، يمكن أن تتخذ سياسات للانكماش النقدي للتحكم في التضخم عند الحاجة.

–تعزيز الكفاءة في النظام المالي: من خلال تطبيق معايير عالية للحوكمة ومراقبة الأداء المالي.

تتأثر السياسات النقدية في الجزائر بالتحديات الاقتصادية الحالية، وخاصةً في ظل اعتماد الاقتصاد على إيرادات النفط والغاز، ويجب أن تكون هذه السياسات متناسبة مع التحديات المحلية والدولية لتحقيق الاستقرار والنمو المستدام.

المحاضرة الثالثة: تطور السياسات الاقتصادية في الجزائر

مقدمة:

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال سلسلة من التحولات الهيكلية شملت أنماط تسيير المؤسسات العمومية، وأشكال الملكية في القطاع الاقتصادي، بالإضافة إلى التوجهات التنموية واستغلال الموارد الزراعية، فعلى مستوى تسيير المؤسسات العمومية، تعاقبت نماذج متعددة من التسيير، بدء بالتسيير الذاتي الصناعي، مرورًا بالتسيير الاشتراكي، ثم إعادة الهيكلة، وصولًا إلى منح المؤسسات استقلالية أكبر، وكلها في إطار ما سُمّي بـ"الإصلاحات الاقتصادية".

أما فيما يتعلق بملكية وسائل الإنتاج، فقد تميزت مرحلة الستينات والسبعينات بسياسة التأميم ومنع الاستثمار الأجنبي، قبل أن تتجه الدولة لاحقًا نحو الانفتاح على رؤوس الأموال الأجنبية عبر السماح لفروع الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار في السوق الوطنية.

كما اتسمت السياسات الاقتصادية بتحول واضح من التخطيط المركزي إلى إجراءات إصلاحية شملت الثورة الزراعية، فإصدار قانون المستثمرات الفلاحية، ثم اعتماد سياسات الضبط الاقتصادي التقليدية كالضرائب والسياسات النقدية، وكل ذلك ضمن مسار إصلاحي متواصل.

المحور الأول: السياسة الاقتصادية في الجزائر قبل الإصلاحات

منذ الاستقلال، تبنت الجزائر نموذجًا اقتصاديًا موجهًا يقوم على هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي، مستندًا إلى مبادئ الاشتراكية والتخطيط المركزي كمرجعية لتحقيق التنمية الوطنية.

وقد اتسمت هذه المرحلة بسياسات تأميم واسعة، شملت قطاعات استراتيجية مثل المحروقات والصناعة والبنوك، في إطار ما عُرف آنذاك ببناء اقتصاد وطني مستقل ومعتمد على الذات (سياسة التسيير الذاتي).

تركزت السياسة الاقتصادية في تلك المرحلة على الاستثمار العمومي، وتوجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية، وخاصة القطاع الصناعي، في إطار ما عُرف بـ(الصناعات الثقيلة)، حيث تم إنشاء مؤسسات عمومية كبرى، وتمت إعادة هيكلة الاقتصاد على أساس مخططات خماسية طموحة تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة، وتكريس العدالة الاجتماعية من خلال دعم الخدمات الأساسية وتوسيع نطاق التشغيل.

كما اعتمدت الدولة على سياسة التخطيط المركزي، حيث تم تحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية عبر مخططات وطنية للتنمية، وشكّل القطاع الزراعي بدوره محورًا للتحديث من خلال إطلاق الثورة الزراعية بداية من السبعينات، الهادفة إلى تحسين الإنتاجية وتحقيق الأمن الغذائي.

رغم الطابع الطموح لهذه السياسة، إلا أنها واجهت لاحقًا تحديات متعددة، أبرزها البيروقراطية، وضعف الكفاءة الإنتاجية، والاعتماد الكبير على عائدات المحروقات لتمويل المشاريع، مما مهد الطريق في نهاية الثمانينات لانطلاق ما سُمي بـ"مسار الإصلاحات الاقتصادية".

المحور الثاني: مراحل التصحيحات الهيكلية في الجزائر

دخلت الجزائر منذ أواخر الثمانينات مرحلة جديدة من التوجهات الاقتصادية، تميزت بانتقال تدريجي من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وذلك في إطار ما يُعرف بـ"برامج التصحيح الهيكلي" التي تبنتها الدولة بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، لاسيما صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي.

وقد جاءت هذه الإصلاحات استجابة للأزمة الاقتصادية والمالية التي شهدتها البلاد نتيجة تراجع أسعار النفط، وارتفاع حجم المديونية، واختلالات التوازنات الاقتصادية الكبرى.

يمكن تقسيم مراحل التصحيحات الهيكلية في الجزائر إلى ما يلي:

1-مرحلة ما قبل برنامج التصحيح الهيكلي(1993-1986)

بدأت هذه المرحلة في ظل أزمة اقتصادية خانقة، حيث لجأت الدولة إلى جملة من الإجراءات التمهيدية مثل إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، وتحرير بعض الأسعار، ومحاولة عقلنة النفقات العمومية. وقد مهدت هذه الإجراءات الطريق أمام مرحلة أكثر عمقًا من الإصلاح.

2- مرحلة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي(1998-1994)

انطلقت هذه المرحلة رسميًا سنة 1994 بعد توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي، حيث تم اعتماد برنامج شامل يهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال عدة إجراءات، أبرزها:

- تخفيض الإنفاق العمومي.
- تحرير الأسعار والصرف.
- خوصصة عدد من المؤسسات العمومية.
- إصلاح النظام المصرفي.
- مراجعة قانون الاستثمار.

وقد تميزت هذه المرحلة بآثار اجتماعية كبيرة نتيجة ارتفاع البطالة وتراجع القدرة الشرائية، ما أدى إلى توترات اجتماعية متزايدة.

3-مرحلة الإصلاحات التكميلية (1999 – إلى اليوم)

مع بداية الألفية الجديدة، وبدعم من ارتفاع أسعار النفط، عادت الدولة إلى دورها التدخلي تدريجيًا من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، تليها برامج دعم النمو (2005-2009)، وأخيرًا برنامج التجهيز الخماسي.(2010-2014)

ورغم الحديث عن تبني اقتصاد السوق، إلا أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعاني من اختلالات هيكلية، منها ضعف التنويع الاقتصادي، واستمرار التبعية لعائدات المحروقات، ما يعكس محدودية نتائج الإصلاحات الهيكلية على المدى الطويل.

المحور الثالث: الاقتصاد الجزائري في مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق

دخل الاقتصاد الجزائري مع بداية التسعينات مرحلة انتقالية فارقة، تمثلت في التحول من نظام الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وذلك تحت ضغط الأزمات الاقتصادية المتلاحقة، وتوصيات المؤسسات المالية الدولية، بالإضافة إلى التحولات السياسية والاجتماعية الداخلية.

وقد سعت الدولة خلال هذه المرحلة إلى إعادة بناء الإطار المؤسساتي والتنظيمي للاقتصاد بما يتماشى مع مبادئ الليبرالية الاقتصادية.

ارتكزت عملية الانتقال نحو اقتصاد السوق على جملة من الآليات والإجراءات الجوهرية، أهمها:

1- تحرير السوق:

تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتحرير الأسعار، ورفع الدعم تدريجيًا عن بعض المواد الأساسية، وإلغاء الرقابة المركزية على الإنتاج والتوزيع، بما يسمح بتحقيق توازن بين العرض والطلب وفق منطق السوق.

2-إصلاح المنظومة القانونية:

صدرت عدة قوانين تهدف إلى تهيئة مناخ الاستثمار، من أبرزها قانون النقد والقرض لسنة 1990 الذي أعاد هيكلة النظام البنكي ومنح استقلالية لبنك الجزائر، وقانون الاستثمار الذي شجع على انفتاح الاقتصاد أمام رؤوس الأموال الأجنبية، وأتاح إمكانية إنشاء شركات خاصة.

3- خوصصة المؤسسات العمومية:

بدأت الدولة في تصفية أو خوصصة عدد كبير من المؤسسات العمومية الاقتصادية غير الفعالة، ما سمح بفتح المجال أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي للمساهمة في النشاط الاقتصادي، رغم ما شاب هذه العملية من غموض ونقص في الشفافية في بعض الحالات.

4-إعادة هيكلة المالية العمومية:

تم تبني إصلاحات مالية تهدف إلى تقليص عجز الميزانية، وتنويع مصادر الإيرادات الجبائية، وتطوير النظام الجبائي من خلال توسيع القاعدة الضريبية وتحسين آليات التحصيل.

ورغم الجهود المبذولة، فإن المرحلة الانتقالية نحو اقتصاد السوق في الجزائر تميزت بتحديات عديدة، منها: ضعف تنويع الاقتصاد، هشاشة القطاع الخاص، استمرار البيروقراطية، وتذبذب مناخ الاستثمار. كما ظل الاقتصاد الوطني معتمدًا بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات، ما يجعله عرضة لتقلبات السوق العالمية.

المحور الرابع: أسباب الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

جاءت الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر نتيجة تفاعل معقّد بين مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي فرضت على الدولة مراجعة نموذجها التنموي والتخلي تدريجيًا عن آليات الاقتصاد الموجه لصالح آليات اقتصاد السوق، ويمكن تصنيف أبرز الأسباب التي دفعت الجزائر إلى تبني الإصلاحات الاقتصادية كما يلي:

أولا: الأسباب الداخلية:

–تدهور أداء المؤسسات العمومية: عرفت المؤسسات الاقتصادية العمومية ضعفًا هيكليًا في الأداء والإنتاجية نتيجة البيروقراطية، سوء التسيير، وانعدام روح المبادرة والمنافسة.

–عجز الميزانية وارتفاع المديونية: بحلول منتصف الثمانينات، بدأت الخزينة العمومية تعاني من عجز مالي متزايد، ما أدى إلى ارتفاع حجم المديونية الخارجية والعجز في ميزان المدفوعات.

–الاختلالات في هيكل الاقتصاد: اعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل مفرط على قطاع المحروقات، مع ضعف التنويع الاقتصادي، وهو ما جعله هشًا أمام تقلبات الأسواق العالمية.

–أزمة اجتماعية متفاقمة: تزايدت نسب البطالة، وانهارت القدرة الشرائية للطبقات الوسطى والفقيرة، ما ساهم في اضطرابات اجتماعية عززت من الحاجة لتغيير النموذج الاقتصادي.

ثانيا: الأسباب الخارجية:

–انهيار أسعار النفط 1986: شهدت أسعار النفط تراجعًا حادًا في السوق العالمية في منتصف الثمانينات، مما أثر مباشرة على مداخيل الدولة، وفاقم الأزمة الاقتصادية.

–توصيات المؤسسات المالية الدولية: دعت كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى تبني إصلاحات هيكلية تشمل تحرير الاقتصاد، خوصصة المؤسسات، وترشيد الإنفاق.

–التحولات الاقتصادية العالمية: تزامن التحول الجزائري مع موجة التحرير الاقتصادي التي اجتاحت دول العالم، لا سيما في الدول النامية، والتي اتجهت نحو تقليص دور الدولة في الاقتصاد وتعزيز دور السوق.

المحور الخامس: أهم الإصلاحات في الاقتصاد الجزائري

عرف الاقتصاد الجزائري منذ التسعينات مسارًا إصلاحيًا واسع النطاق شمل مختلف الجوانب المؤسسية والمالية والإنتاجية، وذلك في إطار الانتقال نحو اقتصاد السوق، وقد تميزت هذه الإصلاحات بطابعها الهيكلي، وباعتمادها على توجيهات المؤسسات المالية الدولية، خاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومن أهمها:

– **إصلاح النظام البنكي والمالي (قانون النقد والقرض 1990)**: مثّل هذا القانون نقلة نوعية، حيث أرسى قواعد استقلالية بنك الجزائر، وأعاد تنظيم العلاقة بين الدولة والبنوك، وفتح المجال أمام البنوك الخاصة. كما تم تحرير سعر صرف الدينار تدريجيًا، وتحرير أسعار الفائدة.

– **خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية**: تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ووكالة خوصصة المؤسسات، بهدف إعادة هيكلة المؤسسات غير الفعالة، أو بيعها للقطاع الخاص الوطني أو الأجنبي، بهدف تحسين الأداء وتحقيق النجاعة الاقتصادية.

– **إصلاح المنظومة الجبائية**: تم اعتماد نظام ضريبي جديد يقوم على تبسيط الإجراءات، وتوسيع القاعدة الضريبية، مع إدخال الضريبة على القيمة المضافة، وضرائب مباشرة وغير مباشرة أكثر تماشيًا مع اقتصاد السوق.

– **تحرير التجارة الخارجية**: رُفعت معظم القيود على التجارة الخارجية، وتم تقليص نظام الحصص والرخص، كما انضمت الجزائر إلى المنطقة العربية للتجارة الحرة، وسعت للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.(WTO)

– **تشجيع الاستثمار الخاص والأجنبي**: وُضعت حوافز ضريبية وجمركية لتشجيع الاستثمار، كما سُمح بإنشاء مناطق حرة، وتم تعديل قانون الاستثمار عدة مرات (1993، 2001، 2006، 2016، 2022) لجذب رؤوس الأموال الأجنبية وتحسين مناخ الأعمال.

– **إصلاح قطاع الفلاحة والري**: أُعيد النظر في سياسة الثورة الزراعية، وتم اعتماد قانون المستثمرات الفلاحية، لتشجيع الفلاحين على الاستثمار وتحقيق الأمن الغذائي.

– **إصلاح نظام الدعم**: بدأت الحكومة في التفكير بإصلاح نظام الدعم تدريجيًا، والانتقال نحو دعم موجه للفئات المحتاجة بدلًا من الدعم العام، بسبب تكلفته المرتفعة وأثره المحدود على العدالة الاجتماعية.

المحاضرة الرابعة: تحديات ورهانات السياسات الاقتصادية في الجزائر

رغم تعدد مسارات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر منذ بداية التسعينات، فإن النتائج المحققة ظلت دون التطلعات، حيث يواجه الاقتصاد الوطني جملة من التحديات الهيكلية والرهانات الاستراتيجية التي تقف حجرة عثرة أمام تجسيد تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة، ويمكن تصنيف أبرز هذه التحديات والرهانات كما يلي:

أولا: التحديات

-الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات:

يشكل النفط والغاز أكثر من 90% من عائدات التصدير، ما يجعل الاقتصاد الجزائري هشًا أمام تقلبات أسعار السوق العالمية ويعرض الموازنة العامة لخطر العجز في حالات الانخفاض.

-ضعف التنويع الاقتصادي:

رغم الخطابات الإصلاحية، لا تزال القطاعات البديلة (الفلاحة، الصناعة، السياحة، الاقتصاد الرقمي) غير قادرة على توليد الثروة وفرص العمل بشكل فعّال.

-البيروقراطية وضعف الحوكمة الاقتصادية:

تشكل الإجراءات الإدارية المعقدة وغياب الشفافية تحديًا كبيرًا أمام جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، كما تعيق فعالية السياسات العمومية.

-البطالة:

لا تزال تمثل معضلة اجتماعية واقتصادية، نتيجة ضعف ديناميكية سوق العمل وقصور السياسات في ربط التكوين باحتياجات السوق.

-الفساد والهدر المالي:

تعاني الجزائر من مشكلات في التسيير والرقابة المالية، وهو ما يُضعف من أثر الإنفاق العمومي، ويقلل من نجاعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

-تباطؤ إصلاح الدعم والتحول نحو العدالة الاجتماعية:

يُمثل نظام الدعم العام عبئًا على ميزانية الدولة، مع ضرورة إصلاحه بشكل تدريجي وتحويله إلى دعم موجه للفئات الهشة، بما يضمن العدالة.

ثانيا: الرهانات

-بناء اقتصاد متنوع وقائم على المعرفة:

تكمن الرهانات الكبرى في تطوير اقتصاد ما بعد المحروقات من خلال الابتكار، ودعم المؤسسات الناشئة، وتطوير القطاعات التكنولوجية والصناعية.

-تحسين مناخ الأعمال:

رهان مهم لجذب الاستثمارات وتحفيز المبادرة الخاصة، ويتطلب إصلاح المنظومة التشريعية، وتبسيط الإجراءات، وضمان استقرار السياسات الاقتصادية.

-تفعيل دور الجماعات المحلية في التنمية:

من خلال اللامركزية المالية والإدارية، وتشجيع المبادرات المحلية لتحقيق التنمية المجالية المتوازنة.

-التحول الرقمي والحوكمة الإلكترونية:

أصبح الانتقال إلى اقتصاد رقمي وشفاف من الرهانات الأساسية لرفع الأداء الاقتصادي وتسهيل الحياة الاقتصادية للمواطنين والمستثمرين.

-تحقيق الأمن الغذائي والمائي:

رهان استراتيجي يرتبط بالاستثمار في الزراعة والري والتكنولوجيا، خاصة في ظل التغيرات المناخية والجفاف.

-سياسة الدفاع الاقتصادي:

تعتبر رهانًا استراتيجيًا في السياسات الاقتصادية الجزائرية، خاصة في ظل التحديات الراهنة مثل التقلبات الجيوسياسية، والحروب الاقتصادية، والتحولات في النظام الاقتصادي العالمي.

تُعرّف بأنها مجموعة السياسات والإجراءات التي تعتمدها الدولة لحماية اقتصادها الوطني من التهديدات الخارجية والداخلية، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو أمنية، وتهدف إلى **ضمان السيادة الاقتصادية، والحفاظ على الموارد الاستراتيجية، وتأمين المصالح الوطنية** في بيئة دولية تتسم بعدم الاستقرار والمنافسة الحادة.

في السياق الجزائري، تبرز سياسة الدفاع الاقتصادي كرهان استراتيجي لعدة اعتبارات:

- **حماية الموارد الوطنية من الاستنزاف والتبعية:** خاصة المحروقات والمعادن النادرة، وذلك من خلال تعزيز الرقابة على الاستثمارات الأجنبية، وضمان نقل التكنولوجيا، ومراجعة عقود الشراكة بما يضمن مصالح الدولة.
- **تأمين القطاعات الحساسة من الضغوط الخارجية:** مثل قطاع الطاقة، الاتصالات، الزراعة، والخدمات المالية، وذلك عبر سنّ قوانين تحمي الشركات الوطنية، وتدعم الاكتفاء الذاتي في المجالات الاستراتيجية.

- **مواجهة التهديدات الاقتصادية غير التقليدية:** كالحروب التجارية، والاختراقات الرقمية، والمضاربات في الأسواق المالية، عبر تطوير أدوات الرقابة الاقتصادية والتعاون مع المؤسسات الأمنية.

- **تعزيز الأمن الغذائي والطاقوي كأولوية سيادية:** من خلال الاستثمار في سلاسل الإنتاج الوطنية، ودعم الفلاحة والصناعة التحويلية، وتقليص الاعتماد على الاستيراد.

مخطط يوضح مجموع آليات السياسة الاقتصادية التنموية؛ عملها وأهدافها